حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٨ ( عدد إبريل – يونيه ٢٠٢٠)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

# آراءُ النَّحويِّينَ القدماءِ والمحدثِينَ في ناصبِ الاسمِ ورافعِ الخبرِ بعد (إنَّ)

سَرَّاء قيس اسماعيل محمود الأوسي*

مدرس بجامعة بغداد/ كلية التربية (ابن رشد) للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية

**المستخلص**

تَعامَلَ جُمهُورُ النَّحويِّينَ مَعَ حَالاتِ الإعرَابِ في العربيَّةِ على أنَّها أثَرٌ لِلعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ على الجُملةِ، لِذا حَدُّوا (الإعرَابَ) بأنَّهُ: ((أثَرٌ ظاهِرٌ أو مُقَدَّرٌ يَجلِبُهُ العامِلُ في آخِرِ الكلمةِ حَقِيقَةً أو مَجازًا))[1]، وجَعَلُوا لهذهِ العَوَامِلِ قُدرَاتٍ مُتَفاوِتَةً، فَفِيهَا القَويُّ الذي يُؤَدِّي عَمَلَين، وفيها الضَّعيفُ الذي يَقتَصِرُ على عَمَلٍ وَاحِدٍ، وفَاتَهُم أنَّ الحَالاتِ الإعرابيَّةَ هي مِن عَمَلِ المُتَكَلِّمِ، فَهُوَ الذي يَرفَعُ ويَنصِبُ ويَجُرُّ ويَجزِمُ، يُعَبِّرُ بالحَرَكَةِ والسُّكونِ عَنِ المَعنَى الذي يُرِيدُهُ ويَقصِدُ إيصالَهُ إلى المُتَلَقِّي، وهكذا فاتَهُم أن يَربطوا بينَ الإعرَابِ والمَعنَى، لكنَّ ساحةَ النَّحوِ لَم تَعدِمْ مَن أدرَكَ هذهِ الحقيقةَ، وهذا ما سَنَتَبَيَّنُهُ في بَحثِي هذا.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٠.

**آراءُ جُمهورِ النَّحويِّينَ القُدَماء :**

لخَّصَ أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) رَأيَ جُمهُور البَصريِّينَ في ناصبِ الاسمِ ورافعِ الخَبَرِ بعدَ (إنَّ)، بأنَّهم يَرَونَ الأداةَ المُشَبَّهَةَ بالفِعلِ (إنَّ)، في نَحوِ (إنَّ زيدًا قائمٌ)، هي التي تنصبُ الاسمَ وترفَعُ الخَبَرَ، لأنَّها قَويَت مُشَابَهَتُها لِلفِعلِ، إذْ أشبَهَتهُ لفظًا ومَعنًى؛ ((فَوَجَبَ أن تَعمَلَ عَمَلَ الفعلِ، والفِعلُ يَكونُ لهُ مَرفوعٌ ومنصوب، فكذلك هذهِ الأحرفُ يَنبَغِي أن يَكونَ لها مَرفوعٌ ومَنصوبٌ، لِيَكُونَ المَرفوعُ مُشَبَّهًا بالفاعلِ، والمَنصُوبُ مُشَبَّهًا بالمَفعُولِ، إلاَّ أنَّ المَنصوبَ هاهنا قُدِّمَ على المَرفوعِ، لأنَّ عَمَلَ (إنَّ) فرعٌ ، وتقديمَ المنصوبِ على المَرفوعِ فَرعٌ، فَألزَموا الفَرعَ الفرعَ. أو لأنَّ هذهِ الحُروفَ، لَمَّا أشبَهَتِ الفِعلَ لفظًا ومَعنًى، ألزَموا فيها تَقديمَ المَنصُوبِ على المَرفوعِ، لِيُعلَمَ أنَّها حُروفٌ أشبَهَتِ الأفعالَ، ولَيسَت أفعالاً))[٢].

ولخَّصَ أبو البركات الأنباري رَأيَ جُمهُورِ الكوفيِّين في المَسألةِ نَفسِها بأنَّهُم يَرَونَ أنَّ (إنَّ) تَنصبُ الاسمَ في نَحوِ (إنَّ زيدًا قائمٌ) ، ولا عَمَلَ لَهَا في الخَبَر، وذلك لأنَّها مُشَبَّهَةٌ بالفِعلِ، فهي فَرعٌ عليه في العَمَل، والفَرعُ أبَدًا يَكونُ أضعفَ مِنَ الأصلِ، فَيَنبَغِي أن لا يَعمَلَ في الخَبَرِ، جَريًا على القياس في (حَطِّ الفُروع عَن الأصول)، فَوَجَبَ أن يَكونَ باقيًا على رَفعِهِ قَبلَ دُخولِها [٣].

ولا مَزيدَ على هذا الكلام الذي لخَّصَ بهِ أبو البركات آراء جُمهُورِ النَّحويِّينَ القُدَماءِ في ناصبِ الاسمِ ورَافِعِ الخَبَرِ بعدَ (إنَّ)، التي بَنَوا أحكامَهُم فيها على أساسٍ مِنَ (المَنطِق)، مِن مِثلِ قَولِ الكوفيِّينَ الآنِفِ: ((لأنَّ الفَرعَ أبَدًا يَكونُ أضعَفَ مِنَ الأصل))، كَمَا حَكَّمُوا فيها (القِياسَ)، مِن مِثلِ قَولِهم الآنِفِ: ((جَريًا على القِياسِ في حَطِّ الفُرُوعِ عَن الأصول)).

فَالكوفيُّونَ يَقُولُونَ بالعامِلِ كَمَا يَقولُ البَصريُّونَ، وكُلُّ خِلافِهِم مَعَهُم، كَمَا يُفصِحُ عنه كتابُ ((الإنصافِ في مَسائِلِ الخِلافِ))، إنَّما هو في ضَبطِ حَجمِ قُدرَةِ العَاملِ على العَمَل، وفي ضَبطِ مَسَاحَةِ عَمَلِهِ، كأن يَكونَ قادِرًا على العَمَلِ في الاسمِ، ولا قُدرَةَ لهُ على العَمَلِ في الخَبَر.

فَمَنهَجُ الكوفِيِّينَ والبَصريِّينَ وَاحِدٌ في دِراسَتِهِم اللُّغَة، لأنَّهم يَنتَمُونَ إلى أصولٍ وَاحِدَةٍ في التَّفكير، وهذا مِمَّا يُبطِلُ القَولَ بأنَّ الكوفِيِّينَ كانوا مدرسةً أخرَى في دراسةِ اللُّغَةِ.

لكنَّنِي وَجَدتُ رأيًا لِنَحويٍّ أندَلُسِيّ، هو الأقرَبُ إلى (المَنهَجِ الوَصفي) في دراسةِ اللُّغَةِ، عَلَلَ نصبَ الاسمِ ورَفعَ الخَبَرِ بعدَ (إنَّ) على أساسِ المَعنَى الذي يُريدُه المُتَكَلِّمُ، وليسَ على أساسِ عَمَلِ الأدَواتِ الذي قالَ بهِ جُمهُورُ النَّحويِّينَ، وسَنَقِفُ عليه في مَوضِعِهِ مِن هذا البَحثِ.

**رَأيُ الأستاذ إبراهيم مصطفى**

لِلمُعاصرينَ، مِن ذَوي العِنايَةِ بتَيسِيرِ الدَّرسِ النَّحوي، آراءٌ في نَصبِ الاسمِ ورَفعِ الخَبَرِ بعدَ (إنَّ)، فَالأستاذ إبراهيم مصطفى، صاحبُ المُحاوَلَةِ الأولَى لِتَيسِيرِ النَّحوِ في العَصرِ الحديث، يَرَى أنَّ مِن أصولِ العربيَّةِ الدِّلالَة بالحَرَكاتِ على المَعَاني، ومِن ذلكَ ((أنَّ (الضَّمَّة) عَلَمُ الإسناد، ودَليلُ أنَّ الكلمة المَرفوعة يُرَادُ أن يُسنَدَ إليها ويُتَحَدَّثَ عَنها))[٤].

فَقَصَرَ(الرَّفعَ) على (الضَّمَّةِ)، فكانَ هذا مِنَ المَآخِذِ على مُحاوَلَتِه التَّيسِيرَ[٥]، إذ أغفَلَ العَلامَاتِ الأخرَى لِلرَّفعِ في العربيَّةِ. كَمَا قَصَرَ (الرَّفعَ) على (المُسنَدِ إليه)، ولَم يَجعَلهُ مِن استِحقاقِ طَرَفَي الإسنادِ، إذْ يَقُول: ((الأصلُ الأوَّلُ أنَّ (الضَّمَّة) عَلَمُ الإسنادِ، وأنَّ مَوضِعَها (المُسنَدُ إليه): (المُتَحَدَّثُ عَنهُ) ))[٦] .

فَجَعَلَ (الرَّفعَ) مِن استحقاق (المُبتَدَإِ) و(الفَاعل) و(نائبِ الفاعل)، إذ يَجمَعُها مُصطلَحُ (المُسنَدِ إليه) ، لِذا اقترحَ أن يَجمعَها بابٌ واحدٌ في الدَّرس النَّحوي الحديث، إذ يَقُولُ في (المُبتَدَأ) و(الفاعل) و(نائبِ الفاعل) : ((كُلُّ وَاحِدٍ مِن هذه المرفوعاتِ (مُسنَدٌ إليه) كَمَا تَعلَمُ، وهو مُصطلَحٌ آثَرَهُ مِن قَبلُ عُلماءُ (البَيان) ، وَاستَعمَلُوهُ في كُتُبِهم، وجَعَلُوا الأنواعَ الثلاثةَ نَوعًا واحدًا في العُنوان، وفيما أجرَوا مِنَ الأحكام، بَل إنَّ سِيبَوَيهِ قد سَبَقَهُم إلى هذا الاصطلاح واستعملَ (المُسنَدَ إليه) [٧] فِيما يَشملُ هذهِ الأقسام، وكَرَّرَهُ في مَواضِعَ مِن كتابه، وإذا تَتَبَّعنَا أحكامَ هذهِ الأبوابِ لَم نَرَ ما يَدعو إلى تَفريقِها، ورَأينا في أحكامِها، مِنَ الاتِّفاق والتَّماثُل، ما يُوجِبُ أن تَكونَ بَابًا وَاحِدًا يُعفِينا مِن تَشقيق الكلام وتَكثيرِ الأقسام))[٨].

ولكنَّ إبراهيم مصطفى قد سَكَتَ تَمامًا عَنِ القَولِ في رَافع (المُسنَدِ) الذي يُسنَدُ إلى (المُبتَدَأ) و(الفاعل) و(نائبِ الفاعل)، وهذا مَأخَذٌ آخَرُ على تَجربَتِهِ ، وكذلكَ كانَ مَوقِفُه في بَحثِ الجُملةِ الاسميَّةِ المُؤَكَّدَةِ بـ(إنَّ)، فَذَهَبَ إلى أنَّ اسمَ (إنَّ): (مُسنَدٌ إليه)، وحَقُّهُ الرَّفعُ على الأصل الذي قَرَّرَهُ، وهو: أنَّ (الرَّفعَ) مِن استحقاق (المُسنَدِ إليه)، وأيَّد قَولَهُ هذا بشَوَاهِدَ مِنَ القُرآن الكريم والحَديثِ الشَّريفِ وكلامِ العَرَبِ، جاءَ فيها اسمُ (إنَّ) مَرفوعًا ، أو معطوفًا عليه بالرَّفع، أو مُؤَكَّدًا بالرَّفع، على الأصل الذي قَرَّرَهُ، وذهبَ، في كلامٍ طويل، يُعَلِّلُ لِماذا وَرَدَ مَنصوبًا في أكثرِ الكلام [٩]، فَعَلَّلَهُ بالنَّصبِ على التَّوَهُّم، وذلك أنَّهُم تَوَهَّمُوا أنَّ حَقَّهُ النَّصبُ حِينَ لاحَظُوا أنَّ اسمَها إذا كان ضَمِيرًا جِيءَ بِهِ ضميرَ نَصبٍ، لأنَّ (إنَّ) أداةٌ، ((ومِن أسلوبِ العَرَبِ أنَّ الأداةَ إذا دَخَلَت على الضَّميرِ مالَ حِسُّهُم اللُّغَويُّ إلى أن يَصِلُوا بينَهُما، فَيَستَبدِلُونَ بضَميرِ الرَّفعِ ضميرَ النَّصبِ، لأنَّ ضميرَ الرَّفعِ لا يُوصَلُ إلاَّ بالفِعل، ولأنَّ الضَّميرَ المُتَّصِلَ أكثرُ في لِسانِهم، وهُم أحَبُّ استعمالاً لَهُ مِنَ المُنفَصِل))[١٠].

فَمَجِيءُ اسمِ (إنَّ) ضَميرَ نَصبٍ مُتَّصِلاً أوهَمَ أنَّ المَوضِعَ مَوضِعُ نَصبٍ، فَلَمَّا وَقَعَ الظَّاهِرُ مَوقِعَ المُضمَرِ نَصَبُوهُ على التَّوَهُّمِ، يَقولُ إبراهيم مصطفى: ((لَمَّا أكثَرُوا مِن إتباعِ (إنَّ) بالضَّميرِ جَعَلُوهُ ضميرَ نَصبٍ، ووَصَلُوهُ بها، وكَثُرَ هذا حَتَّى غَلَبَ على وَهمِهِم أنَّ المَوضِعَ لِلنَّصبِ ، فَلَمَّا جاءَ الاسمُ الظَّاهِرُ نُصِبَ أيضًا، وهذا موضعٌ دقيقٌ في العربيَّة، ولكنَّه صحيحٌ مُطَّرِدٌ عِندَ الاختبار، أثبَتَهُ النُّحاةُ وسَمَّوهُ (الاعرابَ على التَّوَهُّم) ))[١١].

وفاتَ الأستاذَ إبراهيم مصطفى أنَّ (الاعرابَ على التَّوَهُّم) حالةٌ نادِرَةٌ، غيرُ مُطَّرِدَةٍ، ولايُمكِنُ أن نُفَسِّرَ بها مَجِيءَ اسمِ (إنَّ) منصوبًا على نِطاقٍ وَاسِع، وهذا مَا استَدرَكَهُ عليه الدكتور الجوَاري بقَولِه : ((ولَعَلَّ مَا ذَهَبَ إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في نَصبِ اسمِ (إنَّ) أبعَدُ مِن أن يُسَلَّمَ بِهِ أو يُركَنَ إليه، فقد ذَهَبَ إلى أنَّهُ مَنصوبٌ على التَّوَهُّم، ذلكَ أنَّهُم لَمَّا وَجَدُوا أنَّ هذهِ الحروفَ تَتَّصِلُ بِضَمائِرِ النَّصبِ حينَ يَكونُ اسمُها ضَميرًا، تَوَهَّمُوا أنَّ ما بعدَها مَنصوبٌ، فَدَرَجُوا على نَصبه وهو مُستَحِقٌّ لِلرَّفع، واستَشْهَدَ لِذلكَ بِقِرَاءَةِ مَن قَرَأ: ﴿**إِنْ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾[١٢] بِتَشديد النُّون في (إنَّ) .

ولا يَخفَى أنَّ هذا نادرٌ قليلٌ، لا يَصحُّ أن يَحلَّ مَحلَّ اللُّغَةِ الشائعةِ، وأن يُركَنَ إليه في حَالَة وُجُودِها))[١٣].

وكَمَا سَكَتَ الأستاذ ابراهيم مصطفى عَنِ القَولِ في رَافعِ (خَبَرِ) المُبتَدَأ، سَكَتَ عَن رَافِعِه بعدَ (إنَّ) ، وهذا مَأخَذٌ آخَرُ مِنَ المَآخِذِ على تَجربَتِه الأولى لِتَيسِيرِ الدَّرسِ النَّحوي.

**رَأيُ الدكتور أحمد عبد السَّتَّار الجواري**

يَرَى الدكتور أحمَد عبد السَّتَّار الجواري أنَّ قَولَ النَّحويِّين : ((الرَّفعُ عَلَمُ الفاعليَّة))[١٤] تَنقُصُه الدِّقَّة، لأنَّهُ لا يَصدُقُ على حَقيقةِ (الرَّفع) كُلِّها، ((ذلكَ أنَّ خَبَرَ (المُبتَدَأ) مَثَلاً، وخَبَرَ (إنَّ) مَثَلاً، لا يُمكِنُ أن يَدخُلَ في بابِ مَعنَى (الفاعليَّةِ) بِحَالٍ مِنَ الأحوال، فَليسَ (قائِمٌ)، في قَولِنا: (زيدٌ قائمٌ) و(إنَّ زيدًا قائمٌ)، مِنَ (الفاعِلِيَّةِ) في شيء))[١٥].

لِذلكَ هو يَرَى أنَّ (الرَّفعَ عَلَمُ الإسنادِ)، و(الإسنادُ) طرَفَان: (مُسنَدٌ) و(مُسنَدٌ إليه)، وهذانِ الطَّرَفانِ يَستَحِقّانِ الرَّفعَ أصالةً على حَدٍّ سَوَاء، لِذا يَستَحِقُّ كُلٌّ مِن (خَبَرِ المُبتَدأ) و(خَبَرِ إنَّ) و(الفعلِ المُضارِعِ) الرَّفعَ ، لأنَّه (مُسنَدٌ) أو (وَصفٌ) لِلمُسنَدِ إليه [١٦] .

فَفِي جملةِ (إنَّ زيدًا قائمٌ) استحقَّ الخَبَرُ (قائِمٌ) الرَّفعَ لأنَّه (مُسنَدٌ) على الأصلِ الذي قَرَّرَهُ، أمَّا المُسنَدُ إليه (زيدًا) فَدَخَلَهُ قَيدُ التَّوكيدِ، فَصارَ المُسنَدُ إليه (زيدًا) والحَرفُ (إنَّ) ((كأنَّهما شَيءٌ وَاحِدٌ يُؤَدِّيان المَعنَى الإسنادي مَعًا))[١٧]، وهكذا يَكونُ المُسنَدُ إليه (اسمُ إنَّ) قد فارَقَهُ الرَّفعُ لأنَّهُ قد فارَقَهُ استقلالُهُ وانفرادُهُ بالإسناد [١٨].

وتَستَدرِكُ عَلَيهِ الباحِثَةُ أنَّ المُسنَدَ إليهِ في نَحوِ (لَزَيدٌ قائِمٌ) قد جاءَ مَرفوعًا مَعَ أنَّهُ قد قُيِّدَ بِقَيدِ التَّوكيدِ؛ الذي أفادَتهُ (اللاَّمُ)، فَلم يُفارِقْهُ الرَّفعُ مَعَ أنَّهُ قد فارَقَ استِقلالَهُ وَانفِرَادَهُ بالإسنادِ.

والفِعلُ المُضارِعُ ، في نَحوِ (يَقُومُ زيدٌ) و(إنَّ زيدًا يَقومُ)، استَحَقَّ الرَّفعَ عِندَهُ لأنَّهُ (مُسنَدٌ)، ولاسِيَّما أنَّ دَلالَتَهُ على الزَّمَن مُطلَقَةٌ، غَيرُ مُقَيَّدَةٍ ، فإذا قَيَّدْنا زَمَنَه، بِنَحوِ (لَمْ) و(لَنْ)، فارَقَهُ الرَّفعُ، فهذه الأدواتُ ((قُيُودٌ تُقَيِّدُ مَعنَى الفعلِ المُضارِعِ، وتُحَدِّدُ زَمَنَ وُقُوعِه، فإذا أُضيفَت إليهِ زَايَلَهُ الاطلاقُ الذي يَستَحِقُ بِهِ الرَّفعَ، وفارَقَهُ شَبَهُ الاسمِ مِن حَيثُ إمكانُ تَصَرُّفِه في المعاني التي تُوجَدُ فيه بِالقُوَّة، كَمَا يَقُولُ أهلُ الفَلسَفَةِ، وتَقَلُّبِهِ في الدَّلالاتِ التي يَحتمِلُ أن يَدُلَّ عليها .

وكُلُّ هذا يَكونُ والفِعلُ بَعدُ مُستَحِقٌّ لِلاعرابِ، فَإذَا شِئنا أن نُحَدِّدَ مَعنَاهُ التَّحديدَ الذي لا سَبيلَ إلى فَصمِ عُرَاه، صُغناهُ على هَيئاتٍ أُخرَى، فَلم يَعُدْ يَستَحِقُّ الاعرابَ ، لأنَّ سَبَبَ الاعرابِ، وهو التَّصَرُّفُ في المعاني والدَّلالاتِ، لم يَعُدْ لَهُ فيه وُجودٌ، وهذا يَتَّضِحُ في الفعلِ الماضي وفي فِعلِ الأمر))[١٩].

وتَستَدرِكُ عليهِ الباحِثَةُ أنَّ المُسنَدَ (الفِعلَ المُضارِعَ) في نَحو: (سَيَقُومُ زيدٌ) و(سَوفَ يَقُومُ زيدٌ) لم يُفارِقْهُ الرَّفعُ مَعَ أنَّ دِلالَتَهُ على الزَّمَن لم تَعُدْ مُطلَقَة، إذ قَيَّدنا زَمَنَهُ بـ(السِّين) مَرَّةً وبـ(سوفَ) أخرى.

**رَأيُ الدكتور مَهدِي المَخزُومِي:**

ذَهَبَ الدكتور مهدي المخزومي إلى أنَّ (( (الضَّمَّة): عَلَمُ الإسنادِ، دَالَّةٌ على أنَّ الكلمةَ (مُسنَدٌ إليه) أو (تابِعٌ لِلمُسنَدِ إليه) ))[٢٠]، إذ عالجَ (المَرفوعاتِ) على قِسمَين أو نَوعَين: (مرفوعات أصالةً) و(مرفوعات تَبَعًا).

فَـ(المَرفوعاتُ أصالةً) مَوضُوعان، (أحَدُهما): (الفاعلُ)، وهو (المُسنَدُ إليه) في الجُملَةِ الفعليَّة، (والآخَرُ): (المُبتَدأ)، وهو (المُسنَدُ إليه) في الجُملَةِ الاسميَّة .

أمَّا (المَرفُوعَاتُ تَبَعًا) فَهيَ: (خَبَرُ المُبتَدَأ) و(خَبَرُ إنَّ) و(النَّعتُ) و(عَطفُ البَيان)، يَجمَعُها أنَّها (وَصفٌ مُطابِقٌ لِلمُسنَدِ إليه)[٢١].

يَقولُ المخزومي في (المَرفوعاتِ تَبَعًا): ((إنَّ كُلاً مِن (خَبَرِ المبتدأ) و(خَبَرِ إنَّ) والتَّوَابِعِ لِلمُسنَدِ إليه يَنبَغِي أن تُدرَسَ في بابٍ واحد، لأنَّها في وَاقِعِها (تَوَابِعٌ لِلمُسنَدِ إليه)، وأنَّها رُفِعَت لأنَّها صِفاتٌ تابعاتٌ له، مُكَمِّلاتٌ إيَّاه، لا لأنَّها مَوضوعاتٌ مُستَقِلَّةٌ مَرفوعةٌ أصالةً)) [٢٢].

ويَقولُ المخزومي في (خَبَرِ إنَّ): ((هو في الحقيقةِ (خَبَرُ المبتدأ) ، وما قِيلَ في (خَبَرِ المبتدأ) يُقالُ فيه، فَلم يَكُن رَفعُه لأنَّه (خَبَر)، بَل لأنَّهُ (وَصفٌ مُطابِقٌ لِلمُبتدأ)، ولَم يَكُن مُرتَفِعًا بـ(إنَّ)، لأنَّها لَيسَت عاملةً بِحَال)) [٢٣].

أمَّا اسمُ (إنَّ) فقد انتَصَبَ عِندَ المَخزومي لأنَّه تَركَّبَ معَ (إنَّ)، أو (بمَنزِلةِ المُركَّبِ)، إذ يقول: (( إنَّ (إنَّ) و(اسمَها) بمَنزِلةِ (الكَلِمَةِ الواحدةِ) في الاستعمال... ويُؤَيِّدُ مَا ذَهَبتُ إليه مِن أنَّ (إنَّ واسمَها) بمَنزِلةِ (المُركَّب)...))[٢٤].

وتَرَى البَاحِثَةُ أنَّ الدكتور المخزومي قد فاتَه أنَّ التَّركيبَ يُوجِبُ بِناءَ (مَا تَركَّبَ) على مَا يُنصَبُ بِهِ، فَيُحرَمُ التَّنوينَ، كَمَا بُنِيَ اسمُ (لاَ) النَّافِيَةِ لِلجِنْسِ مَعَها، ومَجِيءُ اسمِ (إنَّ) مُعرَبًا مُنَوَّنًا دَليلٌ على عَدَمِ تَركُّبِهِ مَعَها [٢٥].

وتَرَى البَاحِثَةُ أنَّ الأقرَبَ إلى القَبولِ في عِلَّةِ نَصبِ أسماءِ (إنَّ وأخواتِها) ورَفعِ أخبارِها رَأيُ ابنِ عُصفور [٢٦]: ((لَمَّا كانت مَعَاني هذهِ الحروفِ في أخبارِها، أشبَهَتِ الأخبارُ العُمَدَ فَرُفِعَت، وأشبَهَتِ الأسماءُ الفَضَلاتِ فَنُصِبَت))[٢٧]، وهذا ما نَصَّ عليه السُّيوطي (٩١١هـ) بقولِهِ في (إنَّ) وأخواتِها: ((وَلأنَّ مَعَانِيَها في الأخبارِ فكانَت كالعُمَدِ، والأسماءُ كَالفَضلاتِ، فَأُعْطِيَا إعرابَيهما))[٢٨]، إذِ الغَرَضُ مِن دُخُولِ (إنَّ)، في نَحوِ (إنَّ زيدًا قائمٌ)، إنَّما هو تَوكيدُ (قِيامِ زَيدٍ)، ونَفيُ الشَّكِّ عَن قِيامِهِ.

أقولُ: هذا هو الأقربُ إلى القَبُولِ في تَعليلِ نَصبِ اسمِ (إنَّ) ورَفعِ خَبَرِها، التِزَامًا مِنِّي بـ(المَنهَجِ الوَصفِي) في دراسةِ اللُّغَةِ، وبأنَّ الحركاتِ الاعرابيَّة تَدُلُّ على مَعَانٍ، وليسَت أثَرًا لِعَمَلِ عامِلٍ قَويٍّ أو ضَعِيف، على مَا صَنَّفَ النَّحويُّونَ العَوامِلَ ، فَالرَّفعُ لِلعُمَدِ (طَرَفَي الاسنادِ)، والجَرُّ لِلإضافةِ، والنَّصبُ لِلفَضلاتِ، ولاَيُرادُ بـ(الفَضلَةِ) أن تَكونَ اللَّفظَةُ زائدةً ، وإنَّما يُرَادُ بها أن تَقَعَ خارجَ (الاسنادِ) و(الإضافةِ)، وهذا مَا فَسَّرَ بِهِ (ابنُ جِنِّي) المَنصُوباتِ في العَرَبِيَّةِ، إذ تَنطَبِقُ عليها جميعًا تَسمِيَةُ (الفَضلَةِ)، وإنَّما قالوا: (مَفعُولٌ بِهِ) و(مَفعُولٌ مَعَه) و(مَفعُولٌ فيهِ) و(حَالٌ) و(تَمييزٌ)، وغَيرُها مِنَ التَّسمِياتِ التي أطلَقُوها على الفَضلاتِ (المَنصُوباتِ) في العربيَّة، زيادةً مِنهُم لِتَمييزِ بَعضِها مِن بَعض[٢٩].

**خاتمةُ البَحثِ ونَتائِجُه:**

خَلَصَت هذهِ الدِّراسَةُ لِوَاحِدَةٍ مِن مسائلِ الخِلافِ بينَ النَّحويِّينَ البَصريِّينَ والكُوفِيِّينَ إلى النتائجِ الآتيَةِ:

١- وَجَدْتُ آراءَ جُمهورِ النَّحويِّينَ والكُوفِيِّينَ في عَوَامِلِ نَصبِ الاسمِ ورَفعِ الخَبَرِ بعدَ (إنَّ)، التي عَرَضها أبو البركات الأنباري في كتابه ((الإنصاف في مسائل الخلاف))، قائمةً على المَنطِقِ والقِياسِ العَقلِي والجَدَلِ الفَلسَفِي، فَلَم تُسهِم في فَهمِ العَلاماتِ الاعرَابيَّةِ فَهمًا يُيَسِّرُ الدَّرسَ النَّحويَّ على الدَّارسِينَ، بل أسهَمَت في وُعُورَتِهِ وصُعُوبَتِهِ وتَنفِيرِ الدَّارسينَ مِنهُ.

٢- في عَرضِي لآراءِ البَاحِثينَ المُعاصِرِينَ في ناصبِ الاسمِ ورَافِعِ الخَبَرِ بعدَ (إنَّ)، وَجَدتُهم لَم يُقَدِّمُوا تَيسِيرًا حَقِيقيًّا ، أيْ: لَم يُقَدِّمُوا آراءً تُسهِمُ بحَقّ في حَلِّ مُشكِلاتِ الدَّرسِ النَّحوي، إذْ لَم أجِد لَهُم رأيًا يُمكِنُ القَبُولُ بِه والرُّكونُ إليه في تَعلِيلِ نَصبِ الاسمِ ورَفعِ الخَبَرِ بعدَ (إنَّ)، بَلْ كانت آراؤُهم هي الأُخرى مُشكلاتٍ مُضافَةً، تَحتاجُ نَفسُها إلى تَيسِير .

٣- وَجَدْتُ رَأيًا لابنِ عُصفُور الأندلسيّ يُعَلِّلُ نصبَ الاسمِ ورَفعَ الخَبَرِ بعدَ (إنَّ) تَعلِيلاً مُقنِعًا، يُسهِمُ في تَيسِيرِ دَرسِ المَنصُوبِ والمرفوعِ بعدَ (إنَّ) وأخَوَاتِها، وهو رَأيٌ يَستَنِدُ إلى مَا تَعنِيهِ، أو مَا تُعَبِّرُ عنه الحَرَكاتُ الاعرابيَّةُ مِن مَعنى، وليسَ مَا تُمَثِّلُه مِن عَمَلِ العَوامِلِ اللَّفظِيَّةِ التي قالَ بها جُمهورُ النَّحويِّينَ، وهذا هو المِفتاحُ لِوُلُوجِ البابِ إلى تَيسِيرِ الدَّرسِ النَّحوي .

## Abstract

## The views of the Ancient and Modern Grammarians Accusative Case and Predicate

## Sarra'a Qais Ismaeel Mahmoud Al-Awsy

The grammarians deals with the cases of parsing in Arabic as cases expressed in Arabic and the impact of factors entering the sentence, so parsing is the impact of apparent or destined bring factor in another fact that the word or metaphor, and made these factors varying abilities, wherein the strong performs two actions, in which the weak is confined to a single act.

They override that the expressive states are from the work of the speaker, so they are nominative, accusative, genitive, and jussive cases .The movement and the stillness of the meaning that it wants and intended to communicate to the recipient, and so they accused them of linking between the parsing and the meaning, but the square of the grammar did not exempt those who knew this fact, and this is the main perspective of my research

## الهوامش

(١) شَرحُ الحُدُودِ النَّحويَّةِ ٧٧.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة ٢٢) ١٦١/١، ويُنظر: رَصفُ المَبَاني في شَرح حُروفِ المعاني ١١٨، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٩٦/١-٢٩٧.
(٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة ٢٢) ١٦٠/١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٩٦/١-٢٩٧.
(٤) إحياءُ النَّحو ٥٠.
(٥) يُنظر: نَحوُ التَّيسير ٧٤.
(٦) إحياءُ النَّحو ٥٣.
(٧) يُنظر: الكتاب ٧.
(٨) إحياءُ النَّحو ٥٣-٥٤.
(٩) يُنظر: المَرجعُ نَفسُه ٦٤-٧١.
(١٠) المَرجعُ نَفسُه ٦٨-٦٩، وينظر: في النَّحو العربي نَقدٌ وتوجيه ٨٦-٨٧.
(١١) إحياءُ النَّحو ٧٠، وينظر: في مُحاوَلاتِ تَيسِيرِ النَّحوِ (الإعرابِ وعلاماتِهِ) نَقدٌ وتَقويمٌ ٢٣٥.
(١٢) سورة طه ٦٣ ، اختلفوا في ﴿**إِنْ**﴾ فقرأ ابنُ كثير وحفص بتَخفيفِ النُّون، وقرأ البَاقونَ بتَشديدها. واختلفوا في ﴿ **هَـٰذَانِ** ﴾؛ فقرأ أبو عمرو: (هَـٰذَين) بالياءِ، وَقرأ الباقونَ بالألف. ينظر: النَّشرُ في القِراءَاتِ العَشرِ ٢٤٠/٢-٢٤١.
(١٣) نحوُ التيسير ٨٢.
(١٤) هذا قولُ طائفةٍ مِنَ النَّحويِّينَ، مِنهُم الجُرجاني والزَّمخشري، ينظر: عِلَلُ الاعرابِ والحركات الإعرابيَّةِ في العربيَّةِ ٦٢.
(١٥) نَحوُ التَّيسير ٧٣ .
(١٦) ينظر: المَرجعُ نَفسُه ٧٤-٧٥ .
(١٧) المَرجعُ نَفسُه ٨٠.
(١٨) يُنظر: المَرجعُ نَفسُه ٨١.
(١٩) المَرجعُ نَفسُه ٧٩ .
(٢٠) في النَّحو العربي نَقدٌ وتوجيه ٧٠.
(٢١) ينظر: المَرجعُ نَفسُه ٧١-٧٤.
(٢٢) المَرجعُ نَفسُه ٧١.

(٢٣) المَرجِعُ نَفسُه ٧٤.
(٢٤) المَرجِعُ نَفسُه ٨٧.
(٢٥) ينظر: في مُحاولاتِ تَيسيرِ النَّحوِ العربي (الإعرابِ وعلاماتِه) نَقدٌ وتقويم ٢٣٥.
(٢٦) هو أبو الحَسَن عليّ بن مؤمن بن محمد الحضرمي الاشبيلي الأندلسي النَّحوي (٦٦٩هـ)، كتابُه (المُقرَّبُ) مِن أهَمِّ آثارِهِ، إذ أصابَ، في حياتهِ وبعدَها، شهرةً رفيعة، وصِيتًا بعيدًا، وقد عُنِيَ بهِ النُّحاةُ عنايةً بالِغَة، فتناوَلوه بالشَّرح والتَّهذيب والتعليق، ومن أبرَزِهم تلميذُه (أبو حَيَّان الأندلسي). تنظر: مُقدِّمَةُ مُحَقِّقَيْ كتابِ (المُقرَّب) لابن عصفور ٧-٢٩.
(٢٧) المُقرَّب ١٠٦/١، وينظر: شرح الكافية ٢٣/١-٢٤، ٧٠، ٩٣، ١٠٩-١١٠.
(٢٨) همع الهوامع ١٣٤/١.
(٢٩) يُنظر: الخصائص ١٩٦/١-١٩٧، وعِلَلُ الاعرابِ والحَرَكاتِ الاعرابيَّةِ في العربيَّةِ ٦٢-٦٥.

## مَصَادِرُ البَحثِ ومَراجِعُهُ:


**١- القرآن الكريم**
٢- إحياءُ النَّحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التَّأليف والتَّرجمة والنَّشر، القاهرة ١٩٥٩.
٣- الإنصافُ في مسائل الخلاف بينَ البَصريِّينَ والكوفيِّينَ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥٧٧هـ)، الطبعة الرابعة، بيروت ١٩٦١.
٤- الجَنَى الدَّاني في حروف المَعَاني، حسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق: طه محسن، دار الكتب ، بغداد ١٩٧٦.
٥- الخَصائص، أبو الفَتح عُثمانُ بنُ جِنِّي (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النَّجَّار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٢.
٦- رَصفُ المَبَاني في شَرح حُرُوفِ المَعَاني، أحمد عبد النُّور المالقي (٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخَرَّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٧٥.
٧- شرح ابن عقيل (٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك (٦٧٢هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة عشرة، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٦٢.
٨- شرح الاستربادي (٦٨٦هـ) على كافية ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، دار الكتب العلميَّة، بيروت (د. ت) .
٩- شَرحُ الحُدُودِ النَّحويَّة، عبد الله بن عليّ الفاكِهي (٩٧٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور زكي فهمي الآلوسي، بيت الحكمة، بغداد ١٩٨٨.
١٠- في النَّحو العربي نَقدٌ وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الأولى، منشورات المكتبة العصرية، بيروت ١٩٦٤.
١١- الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار القلم، القاهرة ١٩٦٦.
١٢- مُغني اللبيب عَن كُتُبِ الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة (د. ت).
١٣- المُقرَّبُ، علي بن مؤمن، المعروف بـ(ابن عُصفور ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٢.
١٤- نَحوُ التَّيسير، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٤.
١٥- النَّشرُ في القِرَاءاتِ العَشر، أبو الخَير محمَّد بن محمَّد الدِّمَشقي، المعروف بـ(ابن الجَزري ٨٣٣هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، لبنان ٢٠١١.
١٦- (هَمعُ الهَوَامِع) شَرحُ (جَمعِ الجَوَامِعِ في عِلمِ العربيَّةِ)، جَلالُ الدِّين عَبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي (٩١١هـ)، دار المعرفة للطباعة والنَّشر، بيروت (د. ت) .

**الدَّوريَّات :**
١٧- عِلَلُ الاعرابِ والحَرَكاتِ الاعرابيَّةِ في العربيَّةِ، الدكتور قيس اسماعيل محمود الأوسيّ، بَحثٌ مَنشور في مجلة (المَورد)، وزارة الثقافة والاعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، المُجَلَّد الحادي والعشرون، العدد الأول، العراق ١٩٩٣.
١٨- في مُحاوَلاتِ تَيسيرِ النَّحوِ (الاعرابِ وعلاماتِهِ) نَقدٌ وتَقويم، سَرَّاء قيس اسماعيل الأوسيّ، بَحثٌ مَنشورٌ في مجلة (الآداب)، تُصدِرُها كليةُ الآداب بجامعة بغداد، العدد (١٠٤)، أيلول ٢٠١٣.